

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

من يتابع سبل المناقشات والندوات والمؤتمرات التي تناولت قضية الصناعات الصغيرة يخيل إليه أننا قد وصلنا إلي مرحلة تجاوزنا فيها نجاحات الدول التي سبقتنا في هذا المجال !! وفي البداية لابد من التنبيه إلي نقطة هامة هي أن المشروعات الصغيرة كمدخل لتنمية اقتصاديات الدول الآخذة في النمو تحتل مكاناً هاماً بين المفكرين والساسة في تلك الدول ، بالإضافة إلي المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأكتاد) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ... وأيضاً الدول التي تقدم مساعدات اقتصادية في صورة قروض . ولقد سجلت مجموعة دول جنوب شرقي آسيا الشهيرة بالنمور الخمس هونج كونج ، وسنغافوره ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية ، وتايلاند نجاحاً كبيراً في جهودها الرامية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية التي ولدتها خصائص التخلف الاقتصادي معتمده في ذلك علي تكثيف العمل للتنمية الاقتصادية . وهذا النمط يتحقق من خلال الاعتماد علي المشروعات الصغيرة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة .

بل وأن المعجزة اليابانية التي تحققت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وللآن قد اعتمدت بالدرجة الأولى علي الدور المتميز للصناعات الصغيرة وبلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي عن طريق إقامة قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات كبيرة الحجم ، أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي أغني الدول الرأسمالية لجأت في مطلع الثمانينات لإعطاء حوافز وامتيازات ضريبية خاصة للنمط الصغير من المشروعات الصناعية لإذكاء روح المنافسة الحرة بين وحدات النشاط الاقتصادي وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة علي الدخول في مجال المشروعات الصغيرة .

ونحن في مصر ... رغم الجهود الكبيرة التي تتنامي وتتعاظم يوماً بعد يوم للنهوض بالصناعات الصغيره ... ورغم قناعة الجميع بأن الصناعات الصغيرة هي الطريق الوحيد للقضاء علي البطالة التي تتضخم وأصبحت لغماً قابلاً للانفجار ، وهي الطريق المؤكد لإحداث تنمية

شاملة... اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .
إلأنه لازالت الفجوه كبيره بين الواقع والطموح لماذا ؟
سنحاول أن نلقي الضوء علي أسباب تلك الفجوه ومقترحات للارتقاء لتحقيق الطموح
المنشود في إطار خطة الدولة لإعداد مصر لدخول القرن الحادي والعشرين .

أولاً : ما هي الصناعة الصغيرة ؟

تقع الصناعات الصغيرة في الهيكل الصناعي بين الصناعات الحرفية والكبيرة ... إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها متفق عليه في العالم ... فما يمكن اعتباره صناعة صغيرة في دولة ما قد لا يكون كذلك في دولة أخرى ، وما يمكن أن نعتبره صناعة صغيرة في صناعة مثل الحديد والصلب قد لا يكون كذلك في صناعة أخرى .

ويستند في تحديد الصناعة الصغيرة بصفة عامة إلي معايير أهمها عدد العمال ورأس المال وقد عرفها بنك التنمية الصناعية بأنها تلك التي لا يزيد فيها رأس المال باستثناء المباني والأراضي عن مائة ألف جنية مصري ، كما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تلك التي لا يزيد فيها رأس المال عن مائة ألف دولار أمريكي .

ثانياً : الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

بدأت الصناعات الصغيرة في مصر في شكل صناعات حرفية يعمل بها أقل من عشرة مشغولين خاصة في مجال الغزل والنسيج والفخار والدباغة والحياسة ... وقبل قيام الثورة كانت الملكية الخاصة هي السائدة في الاقتصاد القومي ... إلا أنه بعد قيام الثورة والأخذ بمبدأ التأميم وقيام الدولة بالاستثمار أصبح القطاع العام هو القطاع السائد وأصبحت الصناعات خاصة التي

تميزت بالحجم الكبير تخضع للملكية هذا القطاع ... أما الصناعات الصغيره فكانت في معظمها تخضع للملكية القطاع الخاص ... إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية السائدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ استدعت إعادة النظر في تقسيم العمل داخل الاقتصاد القومي بين القطاعين العام والخاص لإعطاء الآخر مزيداً من الحرية في مزاوله نشاطه ، فصدرت قوانين في شأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .. وتنامي هذا الاتجاه وتعاضم خلال السنوات الأخيرة لخلق مناخ استثماري جديد تلعب في رحابه الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية دوراً كبيراً في خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة ، وأعلنت الدولة عن سياساتها في غزو الصحراء والتوسع في إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وإعطاء دفعة كبيرة لحركة الاستثمار في مصر من خلال إقامة مجتمعات صناعية - سكانية متكاملة تتفادي أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة وتراعى في الوقت نفسه اعتبارات التوطن والتجاور السكاني وتوفير البنية الأساسية في مجتمع جديد .

غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات الاستثمارية الجديدة قد أسفر عن قصور واضح في مجال تشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة بصفة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة ... وجاءت الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الصناعية بالمجتمعات الجديدة امتداداً لنمط التنمية الذي شهدته حقبة الستينات من كونه نمطاً موفراً لعنصر العمل ومكثفاً لاستخدام رأس المال ، وكانت النتيجة الطبيعية إنشاء منشآت صناعية خاصة متوسطة الحجم في الغالب ، وتفتقد هذه المجتمعات الصناعية الجديدة إلي وجود مجموعة من الصناعات المغذية القادرة علي إنتاج المكونات وقطع الغيار والأجزاء والمواد المكونة لمنتجات المنشآت الصناعية متوسطة وكبيرة الحجم .

ومن هنا يأتي دور الصناعات الصغيرة في دفع المجتمعات الصغيرة الصناعية - السكانية الجديدة بخطوات ثابتة قدما إلي الأمام ... بل إن المحافظة علي الصرح الصناعي الذي تم إقامته في المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر وغيرها يتطلب تكثيف الجهود المنظمة في سبيل إقامة الصناعات الصغيرة التي تزود الصناعات القائمة بالمدخلات اللازمة لاستمرار نموها بدلاً من استيرادها ... حيث أن الاعتماد علي استيراد تلك المدخلات يفقد كثيراً من الصناعات القائمة القدرة علي الصمود والمنافسة .

وتوجد في مصر صناعات حرفية ويدوية صغيرة تنتشر في ربوع البلاد تدعمها جهود الدولة من خلال عدة منظمات مثل الصندوق الاجتماعي ووزارة الشئون الاجتماعية وبنك التنمية الصناعية وغيرها .

ولم تحقق الصناعات الصغيرة أو المتوسطة الدور المنشود في دفع عجلة اقتصادنا القومي واستيعاب جانب كبير من البطالة وأخذ دورها في تنمية صادراتنا ... ذلك لأنها تواجه مشكلات كثيرة تكبل حركتها وتعمل علي تعثرها وتعيق تطورها وتقدمها .

خاتمة : أهم المشكلات التي تواجه

الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

- ١ - عدم تحديد برنامج قومي شامل متكامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي الدولة يحدد ويخطط لدور وتطوير وتنمية وتكامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- ٢ - انخفاض المستوي الفني للعمال في الكثير من المواقع .
- ٣ - سوء الإدارة في الكثير من المواقع .
- ٤ - انخفاض الوعي بأساليب التسويق واحتياجات الأسواق .
- ٥ - المشاكل الفنية والتكنولوجية المتعلقة بالخطات والآلات والمعدات الخ .
- ٦ - مشكلات التمويل والدعم المالي .
- ٧ - مشكلات الضرائب والأسلوب الجزافي في تقديرها في كثير من الأحيان .
- ٨ - مشكلات الجمارك .
- ٩ - مشكلات التأمينات الاجتماعية .
- ١٠ - مشكلات تشريعية .

رابعاً : النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

١ - وضع خطة قومية شاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات سياسات وأهداف محددة تتحرك من خلالها كافة الأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية ... الحكومية والخاصة ... تراعي إحداث تكامل مخطط للإنتاج والتسويق محلياً وعالمياً ... وتراعي في الوقت ذاته جميع جوانب القصور والمشكلات وأساليب محده حلها .
هذا هو المحور الاساسي للنهوض بالصناعات الصغيره والمتوسطة ... ولتحقيق ذلك يمكن تشكيل فرق عمل من ذوي الخبرات المتميزه ومن كافة الجهات المعنية بالأمر تكلف بمهام محددة أهمها :

أ - فريق لمراجعة كافة التشريعات المتعلقة بالصناعات الصغيره والمتوسطة في كافة المجالات وتعديلها بما يحقق انطلاقتها .

ب - فريق لمراجعة أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وآليات تحقيق الربط والتكامل بينها بما ينشط عملية التسويق للصناعات الصغيرة كصناعات مغذية وبما يدعم الصناعات المتوسطة في توفير مدخلاتها ودعم قدراتها التنافسية .

ج - فريق لوضع تصور لبناء قاعدة معلومات وبيانات قومية متكاملة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكون ركيزة أساسية للتطوير وإحداث تكامل أفضل .

د - فريق لوضع تصور محدد للأسلوب الأمثل في كيفية الاستفادة من البحث العلمي بأنشطته ومراكزه وخبراته في الدعم الفني والتكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

هـ - فريق عمل لحل مشكلات الضرائب والتأمينات و الجمارك .

و - فريق عمل لحل مشكلات الدعم المالي والتمويل .

ز - فريق عمل لوضع تصور محدد المعالم لكيفية الاستفادة من مراكز التدريب

والتأهيل الفني والإداري في إحداث التنمية البشرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

ولعل في النقاط التالية ما يفيد عمل تلك الفرق .

٢ - قيام الجماعات ومراكز البحوث ومراكز التدريب المهني بتقديم خدمات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأجور رمزية ... علي أن يشمل ذلك ما يلي :

أ - تنمية الموارد البشرية ... فنياً ومالياً وإدارياً ... ويشمل ذلك كفاءة العمالة التنفيذية من الناحية الفنية والإدارية والتسويقية وحسابات التكاليف وكذا إعداد مديرين أكفاء .

ب - المساعدة في حل المشكلات المتعلقة باختيار أنسب الخامات والتصميمات وأساليب التشغيل وضبط الجودة والإرشاد والتوجيه في اختيار الأجهزة والمعدات والآلات .

ج - تخصيص أماكن بمنافذ البيع بالقطاع العام لعرض منتجات الصناعات الصغيره والمتوسطة بأجور رمزية .

٤ - منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات ضريبية لفترة من ١٠ إلى ١٥ سنة .

٥ - تخفيض أسعار فائدة القروض إلى ١ - ٢ ٪ .

٦ - إعداد قاعدة بيانات عن احتياجات الأسواق المحلية والعالمية .

٧ - الإلزام بتطبيق المواصفات القياسية واعتبارها حداً أدنى لمستوي الجودة .

٨ - تأسيس محور نشيط مع مصانع آلات الورش التابعة للمصانع الحربية لتوفير احتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من آلات الورش الرئيسية ، وتوفير قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع وتسهيل عمليات شراء تلك الآلات من خلال البنوك ومصادر التمويل المختلفة بضمانات ميسرة وبما لا يخل بالإلزام والالتزام بين كافة الأطراف .

٩ - إقامة معارض للصناعات الصغيرة والمتوسطة باشتراك مالي رمزي .

خامساً : توريد صناعات صغيرة ومتوسطة لمصر

علي ضوء ما سبق

فإن تقديم أية صناعات صغيرة ومتوسطة لمصر يقتضي الالتزام بما يلي :

- ١ - تقديم تكنولوجيا ملائمة توازن بين كثافة العمالة وكثافة رأس المال ... وتعمل في الوقت ذاته علي تحقيق إنتاج جيد مطابق للمواصفات القياسية .
- ٢ - تقديم المعونه الفنية في المشكلات المتعلقة بال خامات وأساليب التشغيل وضبط الجودة وإجراء الفحوص والاختبارات ، والأجهزة والأدوات اللازمة لذلك والتدريب عليها .
- ٣ - تسهيلات السداد وتخفيض الفوائد إلي أن يتطور المشروع ويحقق عوائد مجزية .
- ٤ - تقديم تسهيلات للتصدير من خلال عدة آليات مثل اتفاقيات الشراكة وإتاحة البيانات عن احتياجات الأسواق العالمية والتدريب علي التسويق عالمياً الخ .

وفي هذا الصدد فإننا نطلب من المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرها دعم المشروعات المورده من خلال دورها في تقديم القروض بفوائد ميسرة وبفترة سماح مناسبة .

سادساً حل المشكلات التي تواجه مشروعات الصندوق الاجتماعي

ما إن انتهت فترة السماح لمشروعات الشباب مع الصندوق الاجتماعي حتي تفجرت مجموعة من المشاكل داخل هذه المشروعات من أبرزها تعثر بعضها عن سداد قروضه وتوقف البعض الاخر عن الانتاج ، ومن ناحية أخرى قامت البنوك الموله لهذه المشروعات باتخاذ

إجراءات الحجز الإداري ضمانا لسداد مستحققاتها الأمر الذي يعرض هذه المشروعات إلي الانهيار نتيجة لبيع آلاتها ومعداتنا .

لقد أقيمت مشروعات الصندوق الاجتماعي لحل مشكله البطاله ولتحفيز الشباب ولاحداث تنميه اقتصادية ملموسه في ربوع البلاد . . وفي هذا يتعاقد الصندوق الاجتماعي مع البنوك كمؤسسات ماليه تملك القدره والرغبه في ادارة قروض الصندوق لاقامه مشروعات صغيره تحقق المزيد من فرص العمل ويستفيد الصندوق في نفس الوقت من الخبرة المتراكمه لدي البنوك في ادارة الائتمان والتصدي بكفاءه لمخاطره ، ولقد نجح الصندوق في التغطية المكانية لكل محافظات مصر . . إلا أن المشاكل التي تواجه مشروعاته وتهدد استمراريتها بحاجة الي تحرك سريع لحلها حلاً جذرياً . وفي هذا الصدد نري أهميه مايلي :-

- ١- اعاده النظر في قيمه ونسب الفوائد وجميع أنواع الرسوم وأساليب السداد وفترات السماح حيث أن الوضع الحالي يصعب تنفيذه حالياً أمام ماتواجهه المشروعات من عقبات .
- ٢- لكي تنجح مشروعات الشباب يجب أن توفر لها الجو المناسب للعمل حتي يتمكن هؤلاء الشباب من جنى ثمار الجهد المبذول والقروض المدفوع ويتمكنوا من سداد أقساط هذه القروض وفوائدها لانه مادامت قد تمت الموافقة علي صرف قرض لهم فذلك يدل علي أنهم فته جاده وراغبه في العمل . ولقد أثبتت التجارب السابقه لمشروعات الصندوق الاجتماعي أن أهم العقبات التي تواجه مشروعات الشباب هو التسويق . . أو بمعنى آخر ظروف السوق المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمكان . . وكثرة قرارات الاحياء وتضاربيها وتعارضها وتعديلها للاماكن يهدد بهدم مايبنيه الصندوق الاجتماعي . . مما لاشك فيه أن الأمر بحاجة الي مزيد من التنسيق بين جميع الأطراف . . الصندوق والبنوك والاحياء والشباب حتي تحقق هذه المشروعات الاهداف المرجوة .